

بإيجاد سبل للتفاوض على النحو الذي يريده، ولكننا سنقاوم ذلك. وممثلنا الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. اننا نرفض هذا العمل، وان جميع محاولات ايجاد بدلاء هي أسلوب فاشل من أساسه» (المصدر نفسه).

وشاركهم، في هذا الرأي والموقف، كل من الحاج أمين النصر رئيس بلدية قلقيلية، وابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، ومصطفى النتشه، رئيس بلدية الخليل بالوكالة؛ حيث أكدوا: أنه مهما اختلفت الوجوه فان الاحتلال لا يزال قائماً، وهذه المحاولة تهدف إلى التمهيد للحكم الذاتي (المصدر نفسه).

أما رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، فقد قال: «هذه مبادرة قذرة، من قبل وزير الدفاع أريئيل شارون. لا يوجد فرق بين ادارة مدنية وبين الحكم الذاتي. لقد تم الأمر ضد رغبتنا، ونحن غير مستعدين لفرض أحد علينا.. لن يستجيب أحد لدعوة العمل في هذه الادارة، لأن هذه الاستجابة بمثابة اعتراف بالاحتلال الاسرائيلي، لن نجري أي اتصال مع رجال الادارة الجديدة» (يديعوت أحرانوت، ١٩٨١/٩/٢٤).

روابط القرى

بعد أن فشلت سلطات الاحتلال، في استمالة رؤساء المجالس البلدية والقروية، ودفعمهم الى الموافقة على مشاريعها المطروحة، لجأت الى اتباع نهج جديد يرمي الى خلق «مؤسسات اجتماعية»، بديلة للمؤسسات الوطنية القائمة، وقدمت لهذه المؤسسات كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي، في محاولة منها لابرازها كطرف ممثل للسكان في المناطق المحتلة. وكانت روابط القرى على رأس هذه المؤسسات، إذ بلدرت السلطات، منذ العام ١٩٧٧، الى دعم نفر قليل من شخصيات الضفة الغربية، ودفعمهم الى تأسيس روابط قروية في مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وكانت رابطة قرى الخليل باكورة هذه المحاولات المشبوهة، التي يقف على رأسها الوزير الأردني السابق، مصطفى دودين. وطرح القائمون على هذه الروابط أهدافاً علنية اجتماعية لروابطهم، بغرض الحد من حجم المعارضة، وبهدف استقطاب قرى الضفة الغربية في اطارها،

من خلال الخدمات الاجتماعية والزراعية التي تقدمها، وقد شكلت هذه الأهداف الظاهرية غطاء للأهداف الحقيقية المشبوهة لمثل هذه الروابط.

وبعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، بدأ الحكم العسكري يبحث، بصورة جدية، وبكافة الطرق، عن شريك من سكان المناطق المحتلة، لاجراء محادثات معه بشأن تطبيق الحكم الذاتي الذي رفضه سكان هذه المناطق جملة وتفصيلاً. وقد تبين للحكم العسكري أنه من المستحيل ايجاد أي شريك في تطبيق هذا المشروع من المؤسسات البلدية القائمة، ولذلك لجأ الى اقامة روابط القرى لتكون بديلاً للمؤسسات المذكورة، ولتساهم في تطبيق الحكم الذاتي (عل همشمار، ١٩٨١/٨/٧).

«وقد قامت أول رابطة قرى في منطقة الخليل... وفتت على رأسها احدى الشخصيات المعروفة بخدمة جميع الأسياء، وهو مصطفى دودين، من قرية دورا قضاء الخليل.

«عمل دودين في الشرطة البريطانية في عهد الانتداب، وعمل، خلال الاعوام ١٩٤٥-١٩٦٥، في صفوف المخابرات المصرية، القسم الفلسطيني في مدينة غزة. وانتقل الى الاردن في العام ١٩٦٥، وشغل منصباً رفيع المستوى، وفي العام ١٩٦٩، عندما اختلف الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية، تقرب دودين من العائلة الهاشمية. وبعد ذلك عين سفيراً للأردن في الكويت، ثم أعيد الى الأردن، بطلب من الحكومة الكويتية. وبعد ذلك، قرر فتح صفحة جديدة في حياته» (المصدر نفسه).

«عاد دودين، في العام ١٩٧٥، إلى الضفة الغربية في اطار جمع شمل العائلات، وحاول دخول معترك الحياة السياسية بترشيح نفسه، في شهر نيسان (أبريل) ١٩٧٦، لرئاسة المجلس المحلي في قرية دورا، غير أنه فشل في ذلك.

«وبعد زيارة السادات لاسرائيل أخذ الحكم العسكري يفتش عن قيادة بديلة لرؤساء المجالس البلدية والقروية الذين عارضوا الزيارة واعتبروها طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، وقد وقعت أنظارهم على مصطفى دودين.